الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

المدة النيابية الأولى: 2027/2022

الدورة العادية الثانية: 2024-2025

محضر اجتماع
لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري
عـــــــدد 10

• تاريخ الاجتماع: 04 جويلية 2025

•جدول الأعمال:

الاستماع إلى ممثلين عن وزارة المالية حول مقترح القانون الأساسي عدد 48 لسنة 2024 المتعلق بتنظيم التصرف في الأراضي الفلاحية الدولية.

•الحضور:

الحاضرون (05)/ المعتذرون (01)/ الغائبون (04)/ الحاضرون من غير أعضاء اللجنة (03)

افتتاح الجلسة: 10.30

رفع الجلسة: 14.00

I- مداولات اللجنة :

عقدت لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري جلسة يوم الجمعة 04 جويلية 2025، خصّصتها للاستماع إلى ممثلين عن وزارة المالية حول مقترح القانون الأساسي عدد 48 لسنة 2024 المتعلق بالتصرف في الاراضي الدولية الفلاحية.

وقدّم ممثلو الوزارة عرضا عن الإشكاليات التي يعاني منها ديوان الأراضي الدولية وفي مقدمتها تراكم الديون خاصة تجاه القطاع البنكي والصناديق الاجتماعية جراء سوء التصرف وغياب الحوكمة مما أدى إلى تسجيل تأخير على مستوى اعداد القوائم المالية للديوان، وأفادوا بأنّ هذه الصعوبات تفاقمت بعد وضع الأراضي المسترجعة تحت تصرفه إلى حين إعادة توظيفها خاصة وأنّ هذه الأراضي عند استرجاعها غالبا ما تكون في حالة إهمال تام، هذا إلى جانب تشتت الصلاحيات وعدم وضوح الإطار القانوني المنظم للتصرف فيها حيث تتداخل عدة جهات حكومية في عملية استرجاع وإعادة توظيف هذه الأراضي مما قد يؤدي إلى تأخير في اتخاذ القرارات وتواصل وضعية الإهمال.

وشدّدوا على ضرورة التدخل العاجل لحلحلة هذه الاشكاليات بما يسمح بحماية هذه الأراضي وضمان الاستغلال الأمثل لها وإعادة إدماجها في الدورة الاقتصادية.

وثمن ممثلو وزارة المالية هذه المبادرة التشريعية التي تترجم عن الحس الوطني الذي يتميز به النواب وحرصهم الدائم على إيجاد الحلول الناجعة وهو ما تعكسه وثيقة شرح الأسباب لمقترح القانون المعروض من جدية في الأرقام وإحاطة شاملة بالإشكاليات التي تعرقل نشاط ديوان الأراضي الدولية.

وأشاروا في المقابل إلى أن مقترح هذا القانون ستكون له تأثيرات سلبية، حيث أوضحوا ان تصفية هذه المنشأة العمومية وإحداث 5 منشآت ستكون لها تكلفة مالية على ميزانية الدولة وعلى بعض المؤسسات العمومية الأخرى على غرار البنك الوطني الفلاحي، بالإضافة إلى الصعوبات التي تكتسيها عملية التصفية وإحداث مؤسسات جديدة، فضلا عن المدة الطويلة التي تتطلبها الاجراءات.

وفي هذا الإطار اقترح ممثلو وزارة المالية المحافظة على ديوان الأراضي الدولية بدل تصفيته، مع وضع برنامج لإعادة هيكلته من ضمن مرتكزاته إحداث إدارات جهوية أو إقليمية لها سلطة القرار لتحقيق المرونة في التصرف والنجاعة في التدخل.

كما تقدموا بعدد من التوصيات شملت جوهر عدد من الفصول على غرار الفصل الأول المتعلق بتعريف الأراضي الدولية في إطار تحقيق التكامل والتناغم مع الإطار القانوني الذي ينظم العقارات الدولية الفلاحية وكذلك التخلي عن الفصل الرابع المتعلق بالنظام الأساسي لأعوان الدواوين الخمسة التي سيتم إحداثها وذلك تماهيا مع ما ينص عليه القانون عدد 78 لسنة 1985 مؤرخ في 04 أوت 1985 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدواوين والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية.

وخلال النقاش، أكد عدد من أعضاء اللجنة أن هذا المقترح هو اجتهاد من النواب الذين يتمثل دورهم في إيجاد الحلول عبر سن التشريعات، ويبقى البحث عن التمويل والتوازنات المالية من مهام الوظيفة التنفيذية،

مشيرين إلى أنّ التكلفة المالية لهذا البرنامج الإصلاحي تعتبر محدودة باعتبار أنّه سيتم استغلال نفس الرصيد البشري والبناءات المتوفرة حاليا بعد إعادة توزيعها على الدواوين الفلاحية التي سيتم إحداثها. وأكدوا أنّ الغاية من هذه المبادرة هي تسريع عملية التدخل وإيقاف نزيف هذه الثروة العقارية الفلاحية.

ورأى البعض الآخر أن اشكاليات المرونة في اتخاذ القرار التي يحاول معالجتها مقترح القانون لا تمثل سوى نسبة ضئيلة جدا من مشاكل ديوان الأراضي الدولية، وان المشكل الأساسي يكمن في الحوكمة وانتشار الفساد، وأنّه من الأفضل تجنب عمليات الهدم والتوجه نحو وضع رؤية إستراتيجية كاملة وشاملة للإصلاح وإعادة الهيكلة من أجل الحفاظ على هذه المؤسسة العمومية وضمان ديمومتها لاسترجاع اشعاعها كقاطرة لتحقيق السيادة الغذائية.

كما مثلت هذه الجلسة مناسبة تطرق خلالها السادة النواب إلى الاشكاليات التي تعرقل نشاط المؤسسات العمومية الاستراتيجية الناشطة في القطاع الفلاحي وخاصة ارتفاع المديونية، وأوصوا بضرورة العمل على معالجة هذه الاشكاليات للمحافظة عليها والنهوض بها على غرار الشركة التعاونية للبذور الممتازة. واستنكروا قيام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بعقلة على ممتلكات تعاونية البذور وهو أمر خطير سيجعل الدولة عاجزة عن توفير البذور للفلاحين.

دعا النواب الى دعم هذه المؤسسات الفلاحية حتى تتمكن من الاضطلاع بدورها الحيوي قصد بلوغ الاكتفاء الذاتي والتحكم في أسعار المنتجات الفلاحية وتحقيق السيادة الغذائية.

وفي نهاية الجلسة، أبدى النواب استعدادهم للتفاعل الإيجابي مع كل المقترحات والملاحظات الرامية إلى مزيد إثراء هذه المبادرة التشريعية بما يمكنها من تحقيق الأهداف المرجوة.

رئيس اللجنة: بلال المشري **مقرر اللجنة: مريم الشريف**